ذكريات رحيل الزعيم المصري برحاب جامعة القاهرة

عبد الناصر في إنفراداته الوطنية والقومية

عبد الحسين شعبان
بيروت

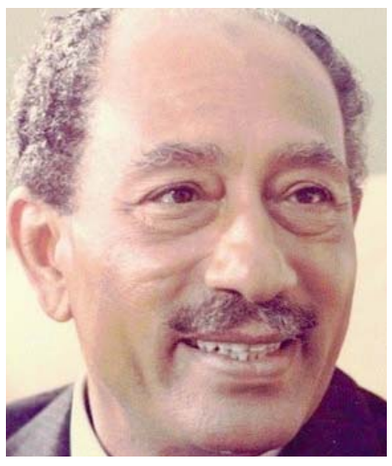
انور السادات

عبد الرحمن البزاز

جمال عبد الناصر

قدّر لي أن أقف في جامعة القاهرة مع ثلّة من الشباب العربي بعد مضي نحو أربعة أشهر على وفاة الرئيس جمال عبد الناصر (28/ أيلول/سبتمبر/ 1970) لنعلن باسمنا وباسماء منظماتنا وتياراتنا: احموا تراث عبد الناصر وواصلوا منجزات ثورة يوليو واستمرّوا بالكفاح لتحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة. كان ذلك على هامش ندوة التأمت بمناسبة عيد ميلاد عبد الناصر (15 يناير/كانون الثاني/1918) وحينها قدّمت بحثاً بعنوان: " عبد الناصر وحركة التحرر الوطني" (نشر خارج العراق في مجلة لجنة التنسيق للروابط والجمعيات الطلابية العراقية/1971) وهو بحث بين الوطني والقومي ببعديهما الاجتماعي وأفقهما الإنساني. وحين دعتني مجلة الهدف للكتابة عن تراث عبد الناصر ما بين الوطني والقومي، استعدتُ تلك الإرهاصات الأولية المزوجة بالأمل والمرارة، وبالتاريخ الملتبس والمثير في الآن. حين التأمت ندوة القاهرة لم يكن تراث عبد الناصر حينها مهدّداً أو منجزات ثورة يوليو قد تعرّضت للهجوم، وكان الأمل كبيراً جداً بحركة المقاومة الفلسطينية، لكن الإحساس باحتمالات التراجع والتخلّي، بل والارتداد، كانت واردة جداً وتأتي أحياناً بإشارات غامضة أو واضحة، طربية أو عكسية أحياناً، في إطار ديماغوجيا سياسية وإعلامية ستتضح معالمها بعدها. فعقب اتهام التيار الأقرب إلى اليسار المصري بالتآمر لصالح السوفييت، فاجأت القيادة المصرية العالم بإقدامها على عقد "معاهدة صداقة وتعاون" مع موسكو في الشهر ذاته (مايو/أيار/1971) الذي تم فيه تنحية التيار اليساري.

ثم ما لبث الرئيس المصري محمد أنور السادات أن اتّخذ قراراً بإبعاد "الخبراء السوفييت"، لكنه خطّط لحرب أكتوبر التحريرية العام 1973 ثم أعلن في وقت لاحق أن 99% من أوراق الحل هي بيد الولايات المتحدة. واستغلّت "إسرائيل" تلك السياسة المضطربة بتشبثها بمواقفها المدعومة "أمريكياً"، ومن جهة أخرى مواصلة عدوانها بالوسائل العنفية، الخشنة والعسكرية من جهة، وبالوسائل اللّاعنفية، الناعمة والأكثر مكراً من جهة أخرى، في إطار مشاريع متعدّدة عبّرت عنها واشنطن بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار ما سمّي بالتسوية " السلمية". لقد بدأ التراجع عن نهج عبد الناصر يتراكم عبر سلسلة من الخطوات الداخلية والخارجية حتى حصل المحذور في أواخر السبعينات حين أقدم الرئيس السادات على زيارة القدس (19 نوفمبر /تشرين الثاني/1977) وبعدها تم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد -1978 1979 وانقسم الصف العربي وتصدّع التضامن الذي كان قائماً وإن بحدّه الأدنى، وهو ما حاول عبد الناصر تعزيزه ، وخصوصاً بعد عدوان الخامس من حزيران /يونيو 1967.

مكاسب ثورة

وكان الكثير من مكاسب ثورة يوليو قد اختفى لصالح فئات البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، وخصوصاً بإحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية وخصخصة العديد من مؤسسات ومرافق القطاع العام وإطلاق ما سمّي بسياسة الانفتاح الاقتصادي، والتبشير بانها ستجلب معها " الخير والرفاه والرخاء"، وتحمل الازدهار والتقدم والتنمية بمساعدة البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

ولكي تكتمل صورة المشهد المطلوب ويتم طي صفحة المدّ العروبي المدعوم بالمنجز الوطني فلا بدّ من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد العام 1978 والصلح المنفرد مع "إسرائيل" العام 1979 على الرغم من تعارض ذلك مع المسار العام لحركة التحرّر الوطني العربية وللمطامح المصرية والفلسطينية المشروعة ولآمال الأمة العربية. وكان العديد من المثقفين العرب قد نظموا فاعليات وأنشطة فكرية وثقافية وسياسية بالضد من ذلك التوجه، وهنا أستعيد ندوة فكرية متميّزة توافق فيها مثقفون عرب اجتمعوا في طرابلس (ليبيا) لمناسبة الذكرى الـ 35 لثورة يوليو/تموز/1952) يوليو /تموز 1987) ليقدّموا فيها قراءة ارتجاعية نقدية للثورة بما لها وهو كثير جداً وبما عليها وهو ليس بقليل، وشخّصوا نقاط القوة والضعف في الآن في إطار برنامج لمواجهة التحديات التي تعترض حركة التحرر الوطني، وقدّر لي أن أساهم في ذلك ضمن رؤية لمراجعة العلاقات المصرية- السوفيتية والموقف الدولي.

وحين نحاول اليوم، وبعد مرور 67 عاماً على ثورة يوليو و49 عاماً على رحيل عبد الناصر، قراءة الوطني والعروبي في النهج السياسي لتلك المرحلة، فلا بدّ أن نُخضعه لسياق المرحلة التاريخية دون إسقاط من الحاضر على الماضي ، وهكذا نلحظ أن التحوّلات الاجتماعية كانت تسير في خط موازي للنهج الوطني التحرّري على الصعيد الداخلي، والعكس صحيح أيضاً، فالتراجع عن التحوّل الاجتماعي قاد إلى الارتداد عن النهج الوطني التحرري على الصعيدين الوطني والقومي. وإذا كانت سنوات الثورة الأولى قد ركّزت على البعد الوطني الداخلي، في مواجهة الإقطاع ونفوذه السياسي وإعلان الجمهورية (1953) وابرام اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر 1954 التي رحل عنها آخر جنودها في 18/يونيو/حزيران 1956 فإنها في السنوات اللاحقة عبّرت عن توجهها العروبي، من خلال دعم حركة التحرير في الجزائر حتى نيلها استقلالها العام 1962 وتوقيع اتفاقية ايفيان، ودعم الجنوب اليمني حتى تحرره من الاستعمار البريطاني العام 1967والوقوف ضد حلف بغداد الاستعماري العام 1955 وحتى نجاح الثورة العراقية العام 1958. وكانت المعركة لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر العام 1956 محطة أساسية وجذرية في تطوّر مواقف جمال عبد الناصر وتعمّق توجهه المناوئ للامبريالية، لاسيّما بعد حضوره مؤتمر باندونغ العام 1955 الأمر الذي أصبح يمثّل بحق رأس رمح حركة التحرّر الوطني في المنطقة، وبرز ذلك من خلال مواجهته للنفوذ الأمريكي الجديد الذي تبلور عبر مشروع أيزنهاور لملء الفراغ العام 1957 والمشاريع الاستعمارية الأخرى.

وكانت الرؤية الوطنية والاجتماعية الداخلية متوائمة مع رؤية خارجية معادية للإمبريالية التي أخذت تتعزّز بتعمّق النهج العروبي للرئيس عبد الناصر ذاته الذي رفع لواء القومية العربية، الأمر الذي هيّأ الأجواء لقيام الوحدة المصرية – السورية في 23 شباط (فبراير) 1958 وكان ذلك بحد ذاته عامل دفع جديد لعموم الحركة التحررية العربية، بل والآسيوية والأفريقية، التي كانت منظمة التضامن الأفرو- آسيوي وليدها الذي تأسس في العام 1957. وإذا كان ساطع الحصري قد تحدّث عن نشوء الفكرة القومية ، وميشيل عفلق تناول القومية بشيء من الرومانسية في كتاباته الأولى في مطلع الأربعينات بعناوين مثل " القومية حبٌ قبل كل شيء" و" القومية قدرٌ محبب" ، لكن ما واصله عبد الله عبد الدايم وعبد العزيز الدوري وعبد الرحمن البزاز وشبلي العيسمي والياس فرح وسعدون حمّادي، وقبل ذلك قسطنطين زريق، كان شيئاً مختلفاً أكثر عمقاً وشمولاً، وذلك ما وضع الفكرة القومية العربية كشعار سياسي جاذب، وظّفه عبد الناصر شعبياً بخطاباته المؤثرة وحوّله إلى أداة تحريك مهمة للأهداف التي أخذت تتعمّق في مسار ثورة يوليو.

وكانت الوحدة تغييراً في مسار حركة التحرّر الوطني وفي الكفاح ضد "إسرائيل"، لذلك جلبت أعداءها معها من القوى الإمبريالية والصهيونية، ومن القوى الرجعية والتخلف الداخلية، دون أن يعني ذلك تنزيهها عن الأخطاء العديدة التي وقعت فيها والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان التي رافقتها، لاسيّما اتباع نهج الواحدية والإطلاقية السائد آنذاك وتقليص حرّية التعبير والهوامش الديمقراطية الأخرى.

تجربة الوحدة

وباختصار فإن النواقص والثغرات التي رافقت تجربة الوحدة، ولاسيّما الموقف السلبي من الديمقراطية، وبعض الخطوات غير المدروسة التي أقدمت عليها مثل التأميمات لبعض الرأسمال الوطني، واحتكار العمل السياسي، دون أن ننسى عامل أساسي وهو موقف القوى الاستعمارية والرجعية التي تكالبت ضدها، هو الذي أدّى إلى إجهاضها في العام 1961 وكانت تجربة الانفصال مؤلمة ومريرة على جميع أطراف حركة التحرّر الوطني في المنطقة، وإن كان كل طرف نظر إليها من زاويته، لكنها كانت ضربة موجعة لحلم عربي واعد، ووقع تأثيرها شخصياً على الرئيس عبد الناصر، ناهيك عن انعكاساتها على الوضع العربي عموماً.

لكن ذلك ليس الوجه الوحيد لعبد الناصر الذي أقام نظاماً وطنياً وجعل التعليم مجانياً وحقّق تنمية على جميع الصعد ونهضة صناعية كبيرة وأمّم قناة السويس وواجه العدوان الثلاثي الانكلو – فرنسي "الإسرائيلي" بشجاعة كبيرة وبنى السد العالي وعمل على مواجهة "إسرائيل" على الرغم من هزيمة 5يونيو (حزيران) 1967 في حرب استنزاف طويلة الأمد، ولم يتنازل أو يساوم أو يستسلم، وهو ما انعكس على الشعارات التي صاغها مؤتمر قمة الخرطوم التي سميّت بقمة اللاءات الثلاثة:"لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض" مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه. وبالعودة إلى الفكرة الوطنية والفكرة القومية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن للمرء أن يكون وطنياً دون أن يكون قومياً، بمعنى التواشج والتواؤم الوجداني المعبّر عنه في هويّة مشتركة وموحّدة بما ينسجم مع فكرة العروبة الثقافية باعتبارها رابطة حضارية اجتماعية إنسانية ، مثل الروابط الأخرى ذات الانتماءات القومية أو الدينية أو غيرها.

وهكذا كان عبد الناصر ينظر إلى أن ما يتحقق من منجزات على الصعيد الوطني، لا بدّ أن يأخذ بعده العروبي من المحيط إلى الخليج كما كان يردّد. ولا يمكن للمرء أيضاً أن يكون وطنياً وعروبياً دون أن يكون إنسانياً، بمعنى الإيمان بحق الشعوب في تقرير مصيرها، صغيرها وكبيرها، ومثلما لنا الحق في تقرير المصير فإن من يناضل من أجل حقه في تقرير المصير والتحرر والاستقلال فإنه يكون رفيق درب، لأن قضية الحريّة لا تتجزأ، وهي مثل السبيكة الذهبية لا يمكن اقتطاع أي جزء منها أو إهماله. تبقى تجربة عبد الناصر خاضعة للدراسة والنقد ضمن سياقها التاريخي ، ليس من باب التقديس والتمجيد كما يفعل بعض المعجبين بها حد التولّه لدرجة إغماض العين عن نواقصها وثغراتها وعيوبها، أو باب التدنيس والتنديد للنيل منها وعدم رؤية منجزاتها التاريخية ، فلا قيمة لأي تجربة إلّا بنقدها من خلال مرحلتها التاريخية.

نموذج سوفيتي

وقد حاولت التجربة المصرية مثل العديد من تجارب العالم الثالث استنساخ البراديغم السوفيتي أو اليوغسلافي " النموذج" أو " الموديل"، وإن بمحاولة خاصة للتمايز قـ"الطليعة البروليتارية" أصبحت "الشعب العامل" والحزب الشيوعي السوفيتي أو رابطة الشيوعيين اليوغسلاف صار اسمها " جبهة التحرير" أو " الاتحاد القومي" أو " الاتحاد الاشتراكي"، وديماغوجيا الإعلام هي ذاتها، والأجهزة الأمنية المتنفذة كانت نموذجاً لأجهزة المانيا الديمقراطية "شتازي" أو غيره من أجهزة المخابرات المطلقة الصلاحية. وإذا كانت بعض تجارب الأصل قد تأخرت في الانهيار، فإن بعض تجارب الفرع انهار قبل بعض تجارب الأصل وأحياناً بعده ، سواء من الداخل أو من الخارج مثل النموذج العراقي أو الليبي. ولكي نعيد قراءة التجربة المصرية ودور عبد الناصر الفرد في مسار التاريخ، فلا بدّ من إخضاع ذلك كلّه للسياق التاريخي وللصراع الأيديولوجي الذي كان محتدماً بين معسكرين أحدهما يمثل الغرب الإمبريالي المعادي للعرب والداعم لـ"إسرائيل" والآخر الشرق الواعد والذي أخذ يمدّ يده لمساعدتهم . حسبي أن أقول في الختام إن القدر اختطف عبد الناصر وهو في أوج عطائه ونضج تجربته ومحاولته مراجعة إخفاقاته وثغرات النظام الذي أسسه، لكنه كان ابن عصره، زعيماً تاريخياً حقيقياً، وطنياً وعروبياً بامتياز، أخطأ أم أصاب إلّا أنه كان صميمياً بكل ما للكلمة من دلالة ومعنى.وكما قال الجواهري شاعر العرب الأكبر بحق عبد الناصر:

لا يعصم المجدُ الرجالَ ، وإنما
كان العظيم المجد والأخطاءَ
تُحْصَى عليه العاثرات ، وحسبه
ما فات من وثباته الإحصاء

ثورة 26 سبتمبر اليمنية بين بغداد والقاهرة

لطفي نعمان
القاهرة

القوات المصرية في صنعاء 1962

قوات ملكية يمنية في محاولة لصد هجوم مدرعة مصرية

شهد اليمن قبل ثورة 26 سبتمبر 1962م محاولات تغيير وطنية في الشمال المعتل بحكم متخلف، أخفقت اثنتان منها لعدم تهيؤ الظروف الداخلية والخارجية لنجاحهما، ثورة 1948م الدستورية وانقلاب 1955م، حضرت بغداد والقاهرة حضوراً فاعلاً من حيث وقوفهما المباشر مع أو ضد الحدثين اليمنيين، وسابق تأثيرهما على رجالات الحركة الوطنية اليمنية.

زاد اتضاح حضور وتأثير بغداد والقاهرة مع ثورة سبتمبر على الإمام محمد البدر رغم نياته وتوجهاته الإصلاحية، لكنه تحمل تبعات حكم أبيه أحمد وجده يحيى حميدالدين وجميع الأئمة السابقين.

معروف أن عدداً من ضباط الحركة الوطنية العسكريين وقادتها المدنيين تلقوا دراستهم ببغداد والقاهرة، أو أرادوا الدراسة بالعراق ثم تحولوا إلى مصر خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، إنما بلغ تعاون المملكتين العراقية واليمانية ذراه بابتعاث بعثة عسكرية عراقية إلى اليمن –إنفاذاً لمعاهدة الأخوة العربية والتحالف بين ممالك الرياض وبغداد وصنعاء – عنيت بتدريب الجيش اليمني وتنظيمه برئاسة المرحوم العقيد إسماعيل صفوت سعيد، (أرخ نشاط البعثة 1943 -1940م المرحوم سيف الدين آل سعيد) بقي باليمن منهم المرحوم جمال جميل وشارك في ثورة 48م الدستورية وأعدم بعد فشلها.

اتضحت مساندة ملوك السعودية والعراق والأردن ومصر لموقف الإمام أحمد ضد الثوار الدستوريين وضمنهم خريجو بغداد.

بقي بعض الخريجين أحياء كقائد انقلاب 1955م العقيد أحمد الثلايا (أعدم بعد فشلها أيضاً)، يومها ناهضت الدول العربية الثلاث: السعودية ومصر واليمن "حلف بغداد" الشهير.

كذلك من تولى رئاسة مجلس قيادة الثورة اليمنية ورئاسة الجمهورية عام 62م المشير عبدالله السلال (صادف عزله عن الرئاسة يوم 5 نوفمبر 67 م عبوره ببغداد!).

رجوعاً إلى سبتمبر 62 م، أخذت الظروف الداخلية اليمنية البائسة تتفاعل مع تهيؤ ضباط شباب للثورة وقيادات خبرت محاولات التغيير السابقة وسجنت بسببها، وأدركت "جمهرة" و"عسكرة" مصر والعراق بعد الملكية.

امتزجت الظروف الداخلية بالظروف الخارجية عقب انسلاخ سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة (28 سبتمبر 61 م) وإعلان الرئيس جمال عبدالناصر حل الاتحاد مع المملكة المتوكلية اليمنية (ديسمبر 61م)، وهجومه الإعلامي والسياسي على الإمام أحمد والملك سعود بن عبدالعزيز.

ضربة انفصال

اقتنع عبدالناصر بعرض أنور السادات دعم ثورة اليمن بوصفها أنسب رد لضربة انفصال سوريا، مُبسطاً متطلباتها "كتيبة صغيرة" و"إذا بالكتيبة تتعزز بجيش" حسب عبدالناصر لاحقاً!

استند عرض السادات على تقدير د.عبدالرحمن البيضاني الذي كسب ثقة الأول والمؤثرين بالقيادة العربية، بعكس القيادات التاريخية لحركة الأحرار اليمنيين الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد محمود الزبيري، المقيمين بالقاهرة، ومن معهم من الأحرار الشباب كمحسن العيني ومحمد بن أحمد نعمان وغيرهم ممن امتاز نشاطهم وتفكيرهم بتطويع المنابر العربية لخدمة القضية اليمنية معززين استقلالها ووحدتها ووطنيتها، وليس تحويل اليمن ساحةً لصراع القوى العربية المتنازعة بالمنطقة.

زِد أن من "الأحرار القدامى" كما سمّاهم "الأحرار الجدد" من قدّر ضرورة استقلال ثورتهم وتحركهم لما ذاع عن "موقف الرئيس عبدالناصر من ثوار العراق عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف: أن اكتموا سركم عنا، ولا تطلبوا معونتنا، إن كنت بنفسك فأنت ثائر، وإن استعنت بغيرك فأنت متآمر" حسب مذكرات الأستاذ أحمد نعمان.

لكن الحالة اليمنية اختلفت تماماً فما انفجرت ثورة سبتمبر 62 م، وتصدر قيادتها "خريج العراق" عبدالله السلال حتى طلب تدخل القاهرة – وسبق لقائد الضباط الأحرار اليمنيين الشهيد علي عبدالمغني الاتصال بالقاهرة عبر القائم بالأعمال المصري بصنعاء قبل الثورة بشهور ووعده عبدالناصر بالمساندة–. فاندفعت القوات العربية المصرية تستجيب لنداء الحرب في اليمن نصرةً للجمهورية، تزامناً وتدفق الأموال السعودية نصرةً للإمام الشرعي!

لم يك الجو العربي ينعم يومئذ بالوئام والتفاهم، فكل زعيم عربي تتناقض أهواؤه وأهدافه مع الآخر.

والشاهد اشتداد الخلاف وتنافس الزعامة بين مصر عبدالناصر وبين عراق عبدالكريم قاسم، وأثرُها على استقبال الأخير لوزير خارجية اليمن الجديد محسن العيني (كان ببغداد يوم الثورة).

اثارة مسائية

ومع أن قاسم أراد المسارعة بإعلان الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية، خلال مؤتمر صحافي كاد يعقد للعيني الذي –حسب مذكراته– تجنب مواجهة الصحافيين "تفادياً لإثارة حساسية القاهرة الحريصة على أن تكون أول دولة تعلن اعترافها" بجمهورية صنعاء.

فوجئ العيني "بصحف القاهرة، تعلن فزع بغداد ودمشق وعمان من ثورة اليمن ورفض قاسم الاعتراف بالجمهورية مشترطاً على العيني.." ما لم يشترطه أصلاً!.

وخلال نوفمبر 62 م وصل وفد يمني إلى الرئيس قاسم وعوضاً عن استماعه تطورات اليمن بغية كسب الدعم العراقي للجمهورية الجديدة، استغرق الوفد اليمني ثماني ساعات –حسب مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني– يشاهد آثار محاولة اغتيال قاسم ويستمع "الخطب القاسمية" وتعريضه بمصر وعبدالناصر. في المقابل لم يُبقِ ناصر وأجهزته حرفاً لدى مهاجمة قاسم، نتاج صَد بعد ود ثم أزمة الكويت! اعترف قاسم بجمهورية اليمن قبل طي عهده بدموية، وبقيت حرب اليمن بين مصر والسعودية غير مهيأة للطي، برغم مبادرة الرئيسين العراقي عبدالسلام عارف والجزائري أحمد بن بلا إلى ردم هوة العلاقات بين القاهرة والرياض، ربيع 64م دون أن يُفلحا في وقف حربهما في و"باليمن" مما "سمم أجواء العلاقات العربية" حسب تعبير السيد عدنان باجهجي وزير خارجية عراق عبد الرحمن عارف، لعدم استعداد الأطراف العربية والمحلية إلى إنهاء الحرب.. وما انتهت واستقرت الجمهورية إلا في مايو 1970م بعد المصالحة الوطنية بين الجمهوريين والملكيين واعتراف السعودية بالجمهورية في يوليو 1970م إثر انتهاء الصراع السعودي المصري وابتداء ماراثون النفوذ السعودي العراقي في اليمن.

عبد الرحمن عارف

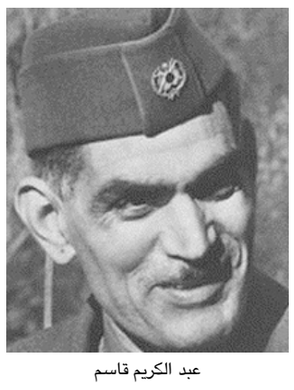
عبد الكريم قاسم

عبد السلام عارف

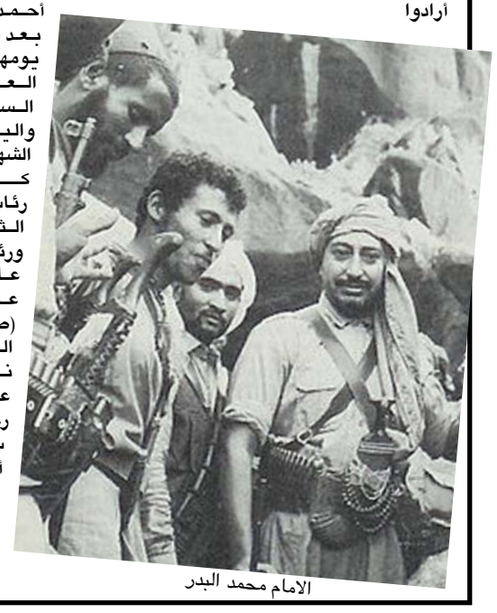
الامام محمد البدر

الفساد وأثرهُ في التنمية الإقتصادية (1)

بعيداً عن المفاهيم الاصطلاحية للتنمية الاقتصادية ، يمكن القول إنَّها مجموعة إجراءاتٍ جذريةٍ تُتَّخذ في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي. وهي عمليةٌ تروم إلى تحقيق مجموعة أهداف ، من أهمها : زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة للأفراد ، وتقليلُ التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، فضلاً عن إشباع الحاجات الرئيسة للأفراد . وغنيٌ عن البيان أنَّ الفساد يُسبِّب آثاراً وخيمةً في مختلف الصعد ، سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً. تلك الآثار التي أسهب الكُتَّاب في الإشارة إليها ، وباتت معلومةً للغالبية ، ولقد ذكرناها مراراً في كتاباتنا حول الموضوع . بيد أنَّ مما لم يأخذ مساحته المطلوبة من البحث المعمّق ، تلك الآثار الخطيرة التي يُخلّفها الفساد على صعيد التنمية الاقتصادية. وبغية الإحاطة بالموضوع ، سأقوم بالحديث عن محورين رئيسين :

أمَّا الأول فسأشير فيه إلى العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية ، وأمَّا الآخر فسأبيّن فيه الآثار التي يرتبّها الفساد على التنمية الاقتصادية في البلد .

المحور الأول

العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية

لبيان هذه العلاقة لابد من التطرق إلى مسألتين اثنتين :

الأولى : هي النظر إلى الفساد حينما يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية .

والثانية : هي النظر إلى الفساد حينما يكون مُعوِّقاً للتنمية .

1- الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية :

قد لا يعلم الكثيرون أنَّ العلاقة بين الفساد وازدهار التنمية الاقتصادية هي علاقةٌ طرديةٌ أحياناً ، فكلما ازدهرت وتوسعت التنمية الاقتصادية في البلد كان ذلك عاملاً من عوامل زيادة نسب الفساد ؛ إذ إنَّ زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يرافقها من زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية كل ذلك يفضي إلى زيادة معدلات الفساد . وهذا ما حصل في بعض الدول الآسيوية التي شهدت تطوراً ونمواً اقتصادياً واضحاً ، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.

وكذا الحال يزداد الفساد في الدول التي تتحوَّل من الاقتصاد الموجَّه إلى الاقتصاد الحر ؛ كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي بعد تفكّكه ونشوء دول جديدة مستقلة نزعت نحو الخصخصة . ولَئِنْ كانت التنمية الاقتصاديةُ وازدهارُها وتحقق الرخاء المعيشي لدى الأفراد تفضي إلى انخفاض بعض أنماط الجرائم المرتبطة بصورةٍ أو بأخرى بالفقر والمستوى المعيشي المتدنّي ، فإنَّ التنمية هذه والرخاء سيفضيان في الوقت ذاته إلى نشوء أنماطٍ جديدة من الجرائم والانحرافات ، ومِنْ أبرزها الاحتيال والسرقة والرشوة والتلاعب بالأسعار والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والكمركي. وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة ، التي أكدت أنَّ معدل الفساد يتزايد بالفعل ويتزامن مع تطور الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وهكذا تتزايد فرص الاعتداء على الأموال العامة مع تزايد عملية التنمية. وإنَّ مما لا شكَّ فيه أنَّ كل ما تقدم قد وقع في العراق ؛ إذْ ازدادت معدلات الفساد مع زيادة الدخل والإنفاق ، ومع الانفتاح على سياسة السوق ونبذ سياسة الاقتصاد الموجَّه ؛ وهو الأمر الذي يُفسِّر سبب ازدياد حالات الفساد عمَّا كانت عليه في زمن النظام الدكتاتوري المنغلق ، الذي كان الإنفاق فيه محدوداً للغاية لا يكاد يتعدى الإنفاق العسكري ، وكان الاقتصاد فيه موجهاً لا حراً !!

2- الفساد المعوِّق للتنمية الاقتصادية :

كما أنَّ الفساد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية ، فأنه في الوقت ذاته يعد مُعوِّقاً رئيساً لها ، إذْ تتحوَّل معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين ؛ وبذلك تتعرقل التنمية . فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية، تلك الموارد التي يكون المجتمع بأمسّ الحاجة إليها ؛ إذْ يعدُّ الفساد سبباً لارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي ؛ وكل ذلك يمثِّل أسباباً لتحمُّل خزانة الدولة تكاليفَ باهظة مباشرة . كما أنَّ بعض الفاسدين وفي محاولةٍ لإخفاء جرائمهم قد يلجأون إلى تعريض المرافق أو المؤسسات التي يرتكبون فيها جرائم الفساد إلى الحرق أو التخريب المتعمّد؛

وأنَّ هذا سيفضي إلى إنفاق المزيد من الأموال من أجل إعمار هذه المرافق ؛ الأمر الذي يزيد من تكاليف الفساد ، في الوقت الذي كان بالإمكان توجيه كل هذه الأموال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ومن الأمور الأخرى المهمة التي توضّح مدى تأثير الفساد في إعاقة عملية التنمية ما يتعلق بالتهرب الضريبي والكمركي الناجم عن الفساد ، إذْ تخسر الدولة مصدراً مهماً من مصادر تمويل الإيرادات العامة ، وهو المتمثل بإيرادات الضرائب والكمارك ؛ وبالمحصِّلة تتأثر التنمية بسبب انخفاض هذه الإيرادات .

ولعلَّ من نافلة القول أنَّ الرشوة ، وهي صورةٌ مهمةٌ من صور الفساد المتفشّية في أكثر دول العالم ، تؤثر تأثيراً مباشراً في إعاقة عملية التنمية في أيّ مجتمعٍ تسود فيه .

ويمكن إجمال أهم النتائج الخطيرة للرشوة في هذا الصدد بالآتي :

1- تفضي الرشوة المتفشّية في المشاريع الخدمية ومشاريع الاستثمار إلى التأخير في الوقت المحدَّد لتسليم هذه المشاريع ؛ وفي هذا هدرٌ وتبذيرٌ لجزءٍ من موارد الدولة .

2- انخفاض الكفاية الإنتاجية للمشاريع .

3- سوء توزيع الدخل ؛ إذْ تفضي الرشوة إلى حصول بعض الأفراد على مكاسب بطرقٍ غير مشروعةٍ ؛ ما يؤدي مع مرور الزمن إلى زيادة حدَّة التفاوت في توزيع الدخل.

4 – ضعف كفاية الجهاز الحكومي ؛ إذْ تفضي الرشوة إلى نشوء جهازٍ إداريٍ ضعيفٍ لا كفاية له ؛ ما يُعجِّل بتبديد طاقة البلد وتخلّفه !!

وإنَّ أخطرَ أثرٍ للفساد في إعاقة عجلة التنمية ليتمثل بحسب تقديري بالشعور بالإحباط الذي يولّده في نفوس الناس ، الذين سيحجمون عن تقديم أفضل ما لديهم في العمل بسبب هذا الشعور النفسي وضعف المعنويات ؛ إذْ يسهم ذلك كله في إعاقة برامج التنمية الاقتصادية بالمحصِّلة .

حسن الياسري
بغداد

عن الأربعة الآف فلاح في ديالى

في زحمة الاحداث السياسية لا يبقى للاخبار الاخرى اي صدى مهما كانت مهمة او جديدة.يمتص الحدث السياسي كل شيء حتى راحتنا،ويشغلنا وفي احيان كثيرة يفرقنا.لكن دعوني اقف قليلا عند خبر نقلته قناة "الشرقية"عن زراعة ديالى.خلاصة الخبر تقول انه بعد ان تم منع استيراد بعض المحاصيل الزراعية بسبب توفرها في السوق فان 4 الاف فلاح عادوا الى اراضيهم.من المؤسف ان يمر هذا الخبر دون ان ينتبه اليه احد.وهل هناك ما هو اجمل من عودة فلاح الى ارضه،وعودة عامل الى مصنعه. اذن هناك فلاحون قرروا العودة لزراعة اراضيهم بعد ان تاكدوا من ان هناك خطوات حقيقية تقف بقوة لدعم المنتج الوطني.ولنتخيل 4 الاف فلاح،وما سيقدمونه من اضافة الى سلة البلد. يظن الكثيرون ان ملف تطوير الزراعة ينحصر خلف جدران وزارة الزراعة بالدرجة الاولى. والقضية كما يعرف المتابعون هي مسؤولية مشتركة بين عدة وزارات تبدأ بوزارة الموارد المائية والكمارك وغيرها من الحلقات المسؤولة عن جعل المنتج الوطني يعود الى سابق عهده حيث ينافس المنتج المستورد.ولا يمكن ان نصل الى نتائج طيبة دون التعاون مع بقية الوزارات والدوائر المسؤولة.وبروح التعاون ستتغير كثير من الاشياء على ضوء معادلة العمل لدعم المنتج الوطني وجعله اولوية لنا. كما قلت لا ينبغي ان نمر بلا توقف على مثل خبر عودة الفلاح الى ارضه.فهذا يعني ان عشق الارض يشتعل من جديد حين يرى الفلاح ان ملامح الواقع الزراعي بدأت تتغير،وما عودة هؤلاء الفلاحين الا خطوة لتلبية نداء الارض لنزرعها.ولا اظن ان هناك اعظم من ارض مهملة اصبحت حقلا يمنحنا خيراته.ولا اجمل من بلد ينتج ويأكل مما يزرع لا مما يستورد كعاجز ثري..

نوزاد حسن
بغداد